

الفصل الأول (الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية)

- المشكلة الاقتصادية قديمة قدم العالم بينما علم الاقتصاد حديث نسبياً.

- لماذا نهتم بدراسة علم الاقتصاد؟

- 1- لأن المشكلة الاقتصادية تحتل صدارة إهتمامات الرأى العام فى الدول المتقدمة والنامية.
- 2- المعرفة بأاساسيات علم الاقتصاد ضرورة لكل مواطن لمتابعة الأحداث العامة والمشاركة فيها بفاعلية.
- 3- البحث بشكل منظم فى كيفية حل المشكلة الاقتصادية.

أسباب المشكلة الاقتصادية :-

- 1- تعدد الحاجات البشرية.
 - 2- قلة الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات.
- الحاجة:- هى شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه للقيام بما يساعده فى القضاء على هذا الشعور ومن ثم إشباع حاجته مع معرفة الوسيلة اللازمة للقضاء على هذا الشعور.

أنواع الحاجات:-

- 1- حاجات أولية:- وهى الحاجات اللازمة لحفظ وجود الإنسان ومنها (المأكل والملبس والمأوى).
- وهى حاجات يقتصر نفعها على فرد واحد دون أن يستفيد منها آخرون.
- 2- حاجات عامة:- وهى الحاجات التى تشبعها سلع وخدمات عامة ومنها (الحاجة للأمن والعدالة والحرية).
- ويشبع النفع المترتب عليها بحيث يتمتع بها أكثر من فرد.
- 3- حاجات إجتماعية:- وهى حاجات يفرضها التطور الإجتماعى ومنها (الحاجة إلى التعليم وإكتساب المهارات والصحة).
- وهى حاجات يشبع النفع المترتب عليها على المجتمع ككل.

خصائص الحاجات:-

1- قابليتها للإشباع:-

- حيث أن استخدام الفرد للوسائل المناسبة تدريجياً يؤدي لزوال الشعور بالحرمان وبالتالي إشباع حاجته.
- المنفعة الحدية تعنى:- المنفعة التى يحققها الفرد باستهلاك وحدة إضافية من الوسيلة المناسبة لإشباع حاجته.
- تناقص المنفعة الحدية:- المنفعة التى يحصل عليها الفرد تتناقص تدريجياً بزيادة الوحدات المستخدمة.

2- تنوع الحاجات وقابليتها للزيادة المستمرة:-

- متنوعة من مأكلاً ومشرب ومأوى وغيرها.
- قابلة للزيادة حيث كلما نجح الإنسان فى إشباع حاجة ظهرت له حاجات أخرى حيث يتحرك نحو هدف متحرك .

3- قابلية الحاجات للتطور المستمر:-

- لأنها مرتبطة بالتطور الإجتماعى فكلما زاد غنى الدولة تتطورت الحاجات وقلت أهمية الحاجات الأولية بالنسبة لمجموع الحاجات.

- أثر الحاجات على النشاط الإقتصادى:-

- هدف أى نشاط إقتصادى هو إشباع الحاجات فالحاجات البشرية هى المحرك الأساسى لأى نشاط إقتصادى .
- بم تفسر إختلاف النظم الإقتصادية فيما بينها بالنسبة إلى الحاجات المؤثرة فى النشاط الإقتصادى؟

1- نظام السوق:- حاجة المستهلك المزودة بقوة شرائية هى التى تحرك النشاط الإقتصادى .

- سيادة المستهلك :- تعنى أن المستهلك يكون قادراً على الدفع وراغباً فى الشراء.

2- نظام التخطيط المركزى:- الحاجة التى توافق عليها السلطة العامة ممثلة فى أهداف الخطة الموضوعة من الدولة هى التى تحرك النشاط الإقتصادى.

الموارد:-

- هى كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر , وهى متنوعة مثل الحاجات.

أنواع الموارد:-

1- الموارد الحرة (الغير الإقتصادية):-

- هى الموارد التى توجد بكميات أكبر من الحاجات التى تصلح لإشباعها ومنها (الهواء, أشعة الشمس, مياه البحار والمحيطات) وتتميز بأنها " أ- لا تسبب أى مشكلة إقتصادية. ب- لا يهتم بها علم الإقتصاد.

2- الموارد النادرة (الإقتصادية):-

- هى الموارد التى توجد بكميات أقل من الحاجات التى تصلح لإشباعها ومنها (الأرض الزراعية, البترول, المعادن, التعليم, الرفاهية) وتتميز بأنها " أ- تسبب مشكلة إقتصادية. ب- يهتم بها علم الإقتصاد.

الندرة النسبية للموارد:-

- الندرة النسبية لا تعنى ان المورد قليل , لكنه تعنى أنه قليل بالنسبة للحاجة التى يصلح لإشباعها.

- الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) وهى تنقسم إلى ثلاثة أنواع:-

1- الموارد الطبيعية (الطبيعة):- وهى هبة الله للإنسان ولا دخل للإنسان فيها " أرض زراعية , غابات , صحارى".

2- الموارد البشرية (العمل):- ما يقوم به الإنسان من جهد عملى وذهنى " عمل , فكر".

3- الموارد المصنعة (رأس المال):- وهى التى قام الإنسان بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع

حاجات الإنسان وإستخدامها لفترات فى المستقبل ومنها " المنشآت , المعدات , الآلات".

- وضح كيف يتم إشباع الحاجات؟

1- التأليف بين عناصر الإنتاج المختلفة يؤدى إلى ظهور سلعة لإشباع الحاجة.

2- الإحلال بين عناصر الإنتاج وبعضها البعض لإستخدام أسلوب الإنتاج المناسب.

3- إمكانية إستخدام مورد واحد لأكثر من حاجة فقطعة الأرض تصلح لإنشاء مبنى للمأوى أو الزراعة للطعام إلخ.

- تنقسم وسائل إشباع الحاجات حسب الوظيفة إلى:-

1- سلع استهلاكية تشبع الحاجات بشكل مباشر مثل الوجبة الغذائية والحذاء والملابس.

2- سلع إنتاجية وهى التى تشبع الحاجات بشكل غير مباشر عن طريق:-

أ- المساعدة فى إنتاج السلع الاستهلاكية كالخضروات التى إستخدمت فى إنتاج الوجبة.

ب- إجراء عمليات على السلعة الاستهلاكية لتشبع الحاجة مثل القماش لتصنيع قميص.

- بم تفسر قد تكون السلعة استهلاكية فى بعض الأحيان وأخرى إنتاجية؟

- حيث أن التصنيف يكون حسب إستخدام السلعة فالوقود للتدفئة استهلاكية ولإدارة الآلات إنتاجية ولا يرجع لخصائص

السلعة ذاتها.

- أهمية المعلومات بالنسبة للنظام الإقتصادى :-

- يتوقف حجم المشكلة الإقتصادية والنجاح فى علاجها على حجم المعلومات المتاحة بم تفسر؟

- لأن الموارد والحاجات فى حد ذاتها ليست معطاه إنما ندركها بحسب المعلومات المتاحة عنها.

- أهمية المعلومات:-

1- وجود المعلومات عن الحاجات يؤدى إلى إشباع الحاجات التى تحتاج لإشباع وعدم وجود معلومات يغفل بعض الحاجات التى تتطلب إشباع.

2- وجود المعلومات عن الموارد يؤدى إلى عدم إهدارها واستغلالها الإستغلال الأمثل.

3- توافر المعلومات يؤدى إلى زيادة قدرة النظام الإقتصادى على إتخاذ القرارات السليمة وبالتالي حل المشكلة الإقتصادية.

- بم تفسر المشكلة الإقتصادية مشكلة ندرة وإختيار؟

- حيث أن الموارد المتاحة لا تكفى لإشباع كل الحاجات التى تصلح لإشباعها وبالتالي يلزم ذلك إختيار بعض الأهداف لتحقيقها دون البعض الآخر.

- تكلفة الفرصة الضائعة (تكلفة الإختيار):- هى التضحية ببعض الأهداف لتحقيق الهدف المنشود.

- تعريف علم الإقتصاد :-

- هو علم إجتماعى يبحث فى إدارة الموارد النادرة .

- علم يدرس المشكلة الإقتصادية من حيث الندرة النسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة.

- علم يبحث فى كيفية الإستغلال الأمثل للموارد للوصول لأقصى إشباع ممكن للحاجات.

- موضوعات علم الإقتصاد (فروع علم الإقتصاد):-

1- إقتصاديات التوظيف والدخل القومى (الإقتصاد الكلى أو التجميعى):-

- يناول المستويات العامة للنشاط الإقتصادى . - يتسائل عما إذا كانت جميع الموارد المتاحة مستغلة أم لا .

2- إقتصاديات القيمة والتوزيع (الإقتصاد الوحدى أو الجزئى):-

- يتناول سلوك الوحدات الإقتصادية كمنتجين ومستهلكين.

- حيث يتسائل عن: - ماذا ينتج . - كيف يتم الإنتاج . - كيفية توزيع الناتج على عناصر الإنتاج.

3- إقتصاديات الرفاهية:-

- يتناول تقييم السلوك الإقتصادى فى ضوء معايير الكفاءة . - حيث يتسائل عما إذا كانت الموارد مستغلة بشكل أمثل.

4- إقتصاديات النمو والتنمية:-

- تنظر للمستقبل وما نعد له من إمكانيات للنمو والتنمية.

الفصل الثانى (عناصر الإنتاج)

- الإنتاج هو :- إجراء تحويلات على المستخدمات مما يؤدى إلى ظهور الناتج.

- أقسام عناصر الإنتاج :-

- يفضل بعض الإقتصاديون المحدثون تقسيم عناصر الإنتاج إلى اثنين فقط هما العمل ورأس المال بم تفسر؟
- لأن الطبيعة لا تستخدم غير متميزة عن رأس المال حيث كى تستخدم يتم إجراء تعديلات عليها عن طريق عنصر العمل.

- ويلاحظ على تقسيمات عناصر الإنتاج ما يلى :-

1- تقسيمات عناصر الإنتاج تتضمن مجموعة غير متجانسة من المستخدمات حيث:-
أ- العمل جهد مبذول يختلف من مهنة لأخرى.

ب- الموارد الطبيعية متنوعة وكثيرة.

ج- رأس المال مختلف وهو مجموعة من المعدات والآلات والإنشاءات.

2- العمل هو العنصر الإيجابى فى العملية الإنتاجية بم تفسر؟

- لأن الإقتصاد قام بالإنسان وللإنسان ولأن العنصر البشرى هو الذى يحول الطبيعة إلى سلع وخدمات باستخدام رأس المال لإشباع الحاجات.

- العمل :-

- هو الجهد الإنسانى المبذول خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.

- بم تفسر تختلف طبيعة العمل عن غيره من عناصر الإنتاج؟

- لأنه إدارة لعنصر إنسانى يستلزم:-

أ- تحديد أجور مناسبة , حيث أن الأجر ليس فقط ثمنا لخدمة إنتاجية انما هو دخل يحدد مستوى معيشته.

ب- مراعاة إعتبار البعد الإنسانى عند التشغيل من حيث تنظيم ساعات العمل , الأجازات , وضع ضوابط لعمل الأحداث والنساء.

- خصائص العمل :-

1- نشاط واع وإرادى :-

- واع حيث أن الإنسان الكائن الوحيد القادر على إستيعاب الطبيعة وتغييرها وتطويرها لمصلحته.

- إرادى حيث أن الإنسان يقوم بحساب العائد الإقتصادى الذى يحصل عليه من وراء التكلفة والألم الذى يترتب على هذا النشاط.

- وهذا لا يعنى ان العامل لا يخضع لأى قيود إنما يخضع لنظام محدد أثناء عمله.

2- العمل يخلق ألم ومتعة :-

- ألم لما يسببه العمل نتيجة الإرهاق البدنى والذهنى والعصبى نتيجة النظام الصارم والمحدد وهذا الألم تكلفة وتضحية يتحملها العامل.

- متعة من حيث العامل يشعر بالمتعة والسعادة عندما يرى نتيجة عمله وما فى ذلك من تحقيق للذات.

3- العمل مجهود غائى :-

- حيث يهدف إلى خلق المنافع بالإسهام فى إنتاج السلع والخدمات التى تصلح لإشباع الحاجات.

- لو كان المجهود الذى يبذله الإنسان لا يهدف إلى الإنتاج فإنه يكون :-

أ- جهد ضائع (عقوبة). ب- لا يعتبر عملا بالمعنى الإقتصادى.

أنواع العمل :-

- من حيث الطبيعة :-

1- أعمال يدوية :-

- وهى تعتمد غالبا على المجهود العضلى لكنها لا تخلو من المجهود الذهنى مثل النجار.

2- أعمال ذهنية :-

- تعتمد غالبا على التفكير والمعرفة لكنها لا تخلو من المجهود العضلى ثل الطبيب.

- من حيث الصفة :-

3- أعمال تنفيذية :-

- تعتمد على تنفيذ واجبات محددة لكن لا تخلو من جانب إشرافى مثل المدرس.

4- أعمال إشرافية:-

تعتمد فى الغالب على الإشراف لكنها لا تخلو من الجانب التنفيذى مثل مدير المدرسة.

- ملحوظة لا يمكن ان فصل بين العمل ذهنى واليدوى ولا التنفيذى والإشرافى لأن كل منهما لا يخلو من الآخر.

التخصص :-

- هو الإقتصار على مهنة أو حرفة معينة لإنتاج سلعة أو خدمة محددة.

مزايا التخصص:-

- 1- زيادة الكفاءة الإقتصادية.
- 2- خلق مزايا وخصائص جديدة للأفراد.
- 3- تعميق الخبرة لدى الأفراد.
- 4- زيادة إتقان الأفراد لأعمالهم.
- 5- خلق القدرة على الإبداع لدى الأفراد.

تقسيم العمل :-

- يقصد به تقسيم عملية إنتاج السلعة إلى عدد من العمليات الجزئية بحيث يقتصر دور كل عامل أو آلة على القيام بعملية جزئية , وقد ارتبط ذلك بإدخال الآلة فى عملية الإنتاج.

مزايا تقسيم العمل:-

- 1- زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- 2- زيادة المهارة فى العمل لتبسيط العمل المطلوب.
- 3- تنظيم العمل من حيث التوقيت والتتابع والإشراف.
- 4- توفير الوقت وتقليل الفاقد من الإنتقال من عملية لأخرى.
- 5- تسهيل إستخدام الآلة.
- 6- زيادة الإنتاج.

بم تفسر وجود عيوب فى المبالغة فى تقسيم العمل؟

- 1- إحساس العامل بالملل نتيجة تكرار القيام بنفس العملية مما يؤدي لسوء الحالة النفسية للعامل.
- 2- فقدان العامل لمتعته وسعادته نتيجة إنقطاع صلته بينه وبين ناتج عمله لأنه يتخصص فى إنتاج جزء من السلعة.

الطبيعة:-

- هى كل الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه, ومنها " الأراضى, المناجم, الغابات وغيرها.

- ويلاحظ أن الأرض هى أقدم الموارد الطبيعية التى إهتم بها الإقتصاديون.

أهمية عنصر الطبيعة بالنسبة للإقتصاديون:-

- لاحظ الإقتصاديون على الطبيعة ما يلى:-

- 1- أنها مصدر تقاؤل لأنها هبة من الله معطاه دون جهد لذا فهى عنصر كرم.
- 2- الطبيعة مصدر تشاؤم لأنها محدودة الكمية مما يضع قيودا على الإنسان.
- ويلاحظ على الطبيعة والعمل أنهما عناصر إنتاج أولية بينما رأس المال عنصر مصنوع أو مشتق من كليهما.

الموارد الطبيعية والنشاط الإقتصادى:-

1- الموارد المتاحة هى التى تحدد النشاط الإقتصادى الذى يمارسه الإنسان.

2- أدت دراسة الطبيعة إلى إدخال بعد المكان فى النشاط الإقتصادى.

3- رغم ذلك بدأ الإنسان فى تخفيف قيود الموقع بفضل التجارة الدولية.

خصائص الموارد الطبيعية:-

1- تخضع للحقوق القانونية :-

- حيث أنها مورد نادر يخضع لعنصر التضحية فيجب أن يخضع لسلطة معينة على هذا المورد له حق التضحية

والإختيار وإستخدام سلطته فى استخدام المورد فى إتجاه معين دون غيره.

- بدون هذه السلطة وهذه الملكية سيكون المورد عرضة للإهتزاز وعدم الاستقرار.

- تطور فكرة حق الملكية:-

أ- الملكية الشائعة عند الجماعات البدائية.

ب- الملكية الخاصة للأفراد حديثا.

ج- الملكية العامة للدولة وهى تكون بصفة خاصة على " الموارد ذات المنافع العامة والإستراتيجية " مثل المناجم .

- ويتم التصرف فى كل أنواع تلك الملكيات وفق القانون .

- هل يمكن أن يتحول المورد الحر إلى مورد نادر؟

- نعم يمكن ذلك إذا تعرض هذا المورد للتلوث والإهدار مثل الهواء وماء البحار والمحيطات لذلك تخضع للقوانين للحفاظ عليها.

2- الطبيعة هبة من الله:-

- بم تفسر تكاد الطبيعة أن تكون مصنوعة؟
- لأنها رغم أنها هبة من الله لكن قل أن تستخدم على حالتها الأولية فمثلا المناجم كى تستخدم لابد من استخدام إضاءة وحفر أنفاق ووضع تكييفات وغيره.
- 3- الطبيعة دائمة وغير قابلة للهلاك:-
- لأن الطبيعة مادة فهي لا تفنى ولا تستحدث من عدم .
- لكنها رغم عدم فناؤها قد تصبح أقل صلاحية لإشباع الحاجات مثل تجريف التربة وتدمير الغابات لذا سعت الدول لإنشاء وزارة للبيئة.

- رأس المال:-

- هو مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات المصنوعة تستخدم لزيادة الإنتاج وخلق مزيد من السلع والخدمات.
- أهمية رأس المال:-

- يساعد رأس المال على زيادة الإنتاج فى المستقبل لذا فقد أدخل رأس المال معنى الزمن فى النشاط الإنتاجى.

- قارن بين أنواع رأس المال؟

1- رأس المال الثابت (الأصول الإنتاجية):-

- هو رأس المال الذى يمكن إستخدامه عدة مرات فى الإنتاج دون أن يفقد خصائصه الأساسية مثل " الآلات ، الإنشاءات ، الطرق ".

2- رأس المال المتداول (رأس المال الجارى):-

- هو رأس المال الذى يستخدم مرة واحدة فى العملية الإنتاجية بعدها يفقد شكله ويختفى فى السلعة المنتجة مثل " المواد الأولية ، المواد الوسيطة ، الوقود ".

- خصائص رأس المال:-

1- رأس المال عنصر من صنع الإنسان:-

- لذا تختلف الدول من حيث إمتلاكها لرأس المال فالدول المتقدمة تمتلك رأس مال وهو يؤدى لزيادة الإنتاج ومن ثم التقدم ، لكن أيضا التقدم الإقتصادى يتوقف على مدى تطور العنصر البشرى والنظم والمؤسسات القانونية التى يعمل رأس المال من خلالها.

2- رأس المال عنصر مستهلك غير دائم:-

- حيث يؤدى إستهلاك رأس المال إلى هلاكه ، وتعتبر مشكلة صيانة رأس المال من أهم المشكلات التى تواجه الدول.

- أنواع إستهلاك رأس المال:-

1- الإستهلاك المادى لرأس المال:-

- وهو إستهلاك تدريجى يحدث لرأس المال نتيجة إستخدامه فيتعرض للتلف بمرور الزمن وتفقد الآلات قدرتها على العمل فيقوم النظام الإقتصادى بتعويض هذا التآكل.

2- الإستهلاك الإقتصادى لرأس المال:-

- وهو يحدث نتيجة التقدم الفنى حيث تظهر آلات وأجهزة أخرى أكثر تقدما قادرة على الإنتاج بشكل أكبر وتكلفة أقل ونتيجة تغير الأذواق وقلة الطلب على السلعة مما يجعل الإنتاج أقل قدرة على المنافسة ، رغم أن الآلات تظل قادرة على الإنتاج ماديا.

--- يلاحظ أن الإستهلاك الإقتصادى أكبر خطورة من الإستهلاك المادى لماذا.

- لأنه فى الإستهلاك المادى يمكن إستبدال آلات تلفت بينما فى الإستهلاك الإقتصادى يتم إهمال آلات كانت ولا تزال قادرة على الإنتاج ،،، لذا وجب دوما أن يخصص أى نظام إقتصادى جزء من ماله لاستمرار رأس المال لديه لتعويض رأس المال لديه.

الفصل الثالث (الدخل القومي)

- الإنتاج القومي :- هو مجموع ما أنتج في الإقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة معينة "عادة سنة".
- ينقسم الإنتاج القومي إلى:-

- أولا الإنتاج المادي :- السلع المادية الملموسة مثل الصناعات والمحاصيل الزراعية وغيرها.

- ثانيا الخدمات غير المادية :- التي تقدمها الدولة مثل التعليم والبحوث العلمية والرعاية الصحية.

- لا فرق في الأهمية بين السلع المادية والخدمات غير المادية فالتعليم يوفر الأيدي العاملة المدربة.

- وحدة قياس الإنتاج القومي:- لكل سلعة وحدة قياس " المتر أو الكيلو أو الوحدة" لذا تم توحيد وحدات القياس بوحدة واحدة هي النقود أى الأسعار السائدة في السوق.

- هناك خدمات تقدمها الحكومة بأقل من سعرها أو مجانا مثل التعليم والصحة وغيرها وتمولها الدولة عن طريق موارد سيادية مثل الضرائب.

- يتم حساب تلك الخدمات في الإنتاج القومي عن طريق التكلفة الفعلية التي تتكلفتها الدولة في شكل أجور ومرتبات.

- الناتج القومي:- سبب ظهوره هو:-

أ- لأن الإنتاج القومي لا يعبر عن حجم النشاط في الإقتصاد القومي.

ب- خطر الازدواج المحاسبي :- حيث أن مجموع إنتاج المشروعات من السلع والخدمات لا يعبر عن مقدار مساهمة تلك المشروعات في الإنتاج فقد يتم حساب سلعة خرجت من مشروع ودخلت في آخر.

- يمكن تجنب خطر الازدواج المحاسبي عن طريق:-

- تقدير الإسهام الإنتاجي للمشروعات في الإقتصاد القومي وفقا لما يسمى بالقيمة المضافة أو قيمة الإنتاج المضاف.

- الناتج القومي هو:- مجموع الإسهام الإنتاجي للمشروعات في إقتصاد معين خلال فترة معينة عادة سنة.

- القيمة المضافة هي " مقدار ما يضيفه المشروع إلى قيمة السلعة التي ينتجها ".

- الإستهلاك الوسيط (الإستهلاك الإنتاجي) هو قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها المشروع من المشروعات الأخرى وتستهلك خلال العملية الإنتاجية.

- مما يلاحظ أن الناتج القومي = القيمة المضافة.

- الإنتاج القومي = الناتج القومي + الإستهلاك الوسيط.

- الدخل القومي:- هو مجموع الدخول التي تعود على عناصر الإنتاج الأولية مقابل إسهامها في عملية الإنتاج خلال عام.

- لذلك فإن الدخل القومي هو الوجه الآخر للناتج القومي.

- أقسام الدخل القومي:-

1- دخول العمل :-وهي الدخول التي تكتسب نتيجة مشاركة عنصر العمل في عملية الإنتاج (أجور ومرتبات ومكافآت).

2- دخول الملكية :- وهي الدخول المكتسبة نتيجة مشاركة عنصر رأس المال في عملية الإنتاج (أرباح وفوائد ريع).

- بم تفسر ليس كل ما يحصل عليه الأفراد يعتبر دخلا بالمعنى الإقتصادي؟

- هناك دخول يحصل عليها الفرد ولا تدخل في العملية الإنتاجية مثل:-

أ- مدفوعات التحويلات :- مثل الهبات، التبرعات، إعانات البطالة، الإعانات الاجتماعية.

ب- الكسب والخسارة الرأسمالية :- ويقصد بها التغير في قيمة الأصول الإنتاجية بالنقص أو الزيادة عند البيع .

- الإنفاق القومي:- هو مجموع ما ينفق خلال فترة معينة على الإستهلاك والإستثمار في الإقتصاد القومي.

- أقسام الإستهلاك القومي نوعان:-

أولا الإستهلاك :- وهو الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات البشرية بشكل مباشر.

- أنواع الإستهلاك :-

أ- إستهلاك خاص :- إنفاق الفرد على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية.

ب- إستهلاك خاص :- إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية مثل إنفاق الحكومة على التعليم والصحة بشراء العديد من السلع .

- كيف يمكن تقدير وقياس الإستهلاك؟

- من المفترض قياس الإستهلاك بالمنفعة التي يحصل عليها الفرد وهذا غير ممكن لذا يتم قياسه بمجرد شراء السلعة حتى ولو لم يتم الإنتفاع بها مباشرة.

- الإدخار :- هو عملية سلبية تمثل جزء من الدخل لم ينفق للحصول على السلع الإستهلاكية.

- ثانيا الإستثمار :- هو الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية.

- ويتكون الإستثمار من الإضافة إلى:-

أ- رأس المال الثابت.

ب- رأس المال المتداول.

الفصل الرابع (المالية العامة ودور الدولة)

- المالية العامة هى فرع علم الاقتصاد الذى يدرس دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والإجتماعية وكيفية تمويلها عن طريق الإيرادات العامة مثل الضرائب.

- أهمية المالية العامة :-

- فى الدول التى تأخذ بنظام السوق (التنظيم اللامركزى):-

- يعجز السوق عن تقديم الخدمات العامة والإجتماعية فتتدخل الدولة لتقديم قدر من هذه الخدمات.

- فى الدول التى تأخذ بنظام التخطيط المركزى - تختفى المالية العامة أو تتضاءل لماذا؟

- لأن نظام التخطيط المركزى يختلط مع فكرة المالية العامة حيث تقوم الدولة بإشباع جميع الحاجات .

- تقسيم الحاجات حسب مبدأ القصر أو الإستثمار إلى ثلاثة أنواع هى:-

1- الحاجات الخاصة أو الفردية :- وهى تخضع لمبدأ القصر أو الإستثمار حيث أن الفرد الذى يحصل على السلعة أو الخدمة التى تشبع الحاجة يقتصر نفعها عليه ويحرم منها الآخريين.

- ومد المنفعة إلى الغير يترتب عليه أعباء إضافية أو حرمان المستفيد من قدر منها.

2- الحاجات العامة :- وهى حاجات تشبعها سلع وخدمات عامة وتنقسم إلى:-

أ- حاجات عامة تخضع لمبدأ القصر مثل إقامة جسر على نهر للمرور فيمكن منع أفراد من المرور عليه بينما زيادة المرور عليه لن يترتب عليه أعباء إضافية.

ب- حاجات عامة لا تخضع لمبدأ القصر مثل الدفاع والأمن والمرور والعدالة وهى حاجات متى توافرت يشبع النفع المترتب عليها على جميع أفراد المجتمع.

3- حاجات إجتماعية :- وهى الحاجات التى ترتب على إشباعها عند الآخرين أعباء إضافية لكن النفع المترتب عليها يشيع على المجتمع ككل مثل الحاجة للتعليم والصحة.

- بم تفسر عجز السوق عن توفير الخدمات العامة؟

1- تردد الأفراد فى الحصول على الخدمة العامة إعتقادا على غيره لعلمه بإمكانية الحصول عليها لمجرد إشباعها عند آخرين.

2- رفض كل فرد تحمل تكاليف خدمة هو يعرف أنه ليس المستفيد منها.

3- معرفة كل فرد أنه إذا قدم الخدمة لن يحصل على مقابل لخدمة قد قدمها لآخرين وحصلوا عليها دون مقابل.

- فتقوم الدولة بإشباع الحاجات العامة والإجتماعية عن طريق السلطة أو القهر القانونى.

- أسباب عجز السوق عن توفير الخدمات الإجتماعية:-

1- لها دافع ذاتى إلا أنها تخضع لمبدأ القصر لكن لها جانب إجتماعى يتمثل فى المصلحة التى تعود على المجتمع.

2- السوق لا يمكن أن يعبر عن مصالح المجتمع بتوفير الحاجات النافعة له أو يمنع الحاجات التى تضره.

3- لذا يجب على الدولة أن تتدخل لى تصلح قصور السوق بتوفير خدمات أو تقييد خدمات.

دور الدولة فى النشاط الإقتصادى:-

1- إشباع الحاجات العامة والإجتماعية :-

- لا يعنى تدخل الدولة لإشباع الحاجات العامة والإجتماعية عدم وجود دور السوق إنما يوجد دور الدولة بجانب دور السوق.

- فمثلا توجد المستشفيات الحكومية بجانب المستشفيات الخاصة علما بأن الحاجات الإجتماعية متطورة بإستمرار.

2- تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادى:-

- حتى بداية القرن العشرين كان هناك إعتقاد أن الدولة مسئولة فقط عن تهيئة المناخ القانونى والمادى للإقتصاد.

- مع ظهور البطالة والتضخم إستقر الرأى على :-

- دور الدولة ضرورى فى تحقيق مستوى معقول من النشاط الإقتصادى وقدر من الإستقرار فى الأسعار.

- مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح دور الدولة الآتى:-

أ - تحقيق معدلات من النمو وتوفير الظروف للتنمية الإقتصادية.

ب- التأثير فى ظروف الإستثمار والإئتمان وتوفير فرص العمل.

ج- تحقيق الإستقرار للعملة الوطنية.

3- تحقيق عدالة التوزيع وذلك عن طريق:-

أ- توزيع المزايا والأعباء مما يقوّب الفوارق بين الطبقات.

ب- مراعاة إختلاف الإسهام فى الإنتاج.

ج- توفير الفرص لجميع الأفراد دون تمييز لأى سبب.

- الخصخصة :-

هى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص فى ملكية وإدارة وسائل الإنتاج فى المجتمع وهى جزء من النظام الرأسمالى.

- الدعائم الرئيسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى:-

1- ملكية وسائل الإنتاج فى المجتمع:-

- الملكية الخاصة أفراد وجماعات لوسائل الإنتاج إعتقادا أنهم الأقدر على إدارة الموارد ومن ثم تحقيق صالح المجتمع ككل.

2- الهدف المباشر لعملية الإنتاج أو الاستهلاك:-

- الهدف من الاستهلاك أو الإنتاج هو تعظيم العائد الشخصى وهنا المبادرة الفردية هى المحرك أى نشاط إقتصادى بشرط وجود المنافسة الحرة.

3- كيفية إتخاذ القرارات:-

- المستهلك والمنتج له آلية واحدة لإتخاذ القرارات وهى آلية قوى السوق أو آلية الأثمان بهدف تعظيم العائد الشخصى.
- وقد تبنت معظم دول العالم منذ نهاية القرن العشرين هذا النظام خاصة الدول الإشتراكية.

- صور الخصخصة :-

1- خصخصة الملكية :- وهى تتضمن تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص وطنى أو أجنبى.

2- خصخصة الإدارة حيث:-

أ- إحتفاظ الدولة بالملكية والتعاقد مع القطاع الخاص لإدارتها أو تأجيرها للقطاع الخاص أو إبرام عقود التوريدات مع القطاع الخاص.

ب- إجراء تغيير جذرى فى نظام الإدارة مثل التعيين وإنهاء الخدمة والثواب والعقاب .

3- السماح للقطاع الخاص بإنشاء وتملك وإدارة بعض المشروعات مثل :-

- مشروعات إنشاء وإدارة الطرق والسجون ومحطات توليد الكهرباء وغيرها.

- دور الدولة والديمقراطية السياسية (يجب أن نلاحظ فى دور الدولة أمرين هما):-

أ- أن الدولة تتدخل فى الحياة الإقتصادية عن طريق السلطة أو القهر القانونى .

ب- الدولة ليست كيانا متميزا بل هو مجموعة من الأفراد يمكن أن يستخدموا السلطة فى تحقيق مصالح شخصية لذا وجب أن يتم وضع القوانين والضوابط لمراقبة هذه السلطة.

- شروط تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى:-

أ- توفر الديمقراطية حيث لا تتدخل الدولة إلا لتحقيق المصلحة للمواطنين.

ب- عدم فرض ضرائب أو تعديلها إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب فقد بدأت الحياة السياسية ومشاركة الشعب بها عندما طالب ألا تفرض ضرائب إلا بموافقتهم.

ج- إختيار ممثلو الشعب لأوجه الإنفاق التى تذهب لها الضرائب حتى لا تذهب هذه الموارد فيما لا يعود بالنفع على المواطنين.

- عناصر المالية العامة:-

أولا النفقات العامة : هى المبالغ المالية التى تنفقها الدولة بقصد إشباع الحاجات العامة والإجتماعية , وهدفها تحقيق نفع عام لذا يجب ألا تستخدم لإشباع منافع فردية لما يتمتعون به من نفوذ سياسى.

- مبادئ النفقات العامة :-

1- مبدأ تزايد النفقات العامة:- حيث يتزايد دور الدولة فى النشاط الإقتصادى لكن هناك إتجاه عام فى السنوات الأخيرة تحجيم دور الدولة فى النفقات العامة بسبب :-

أ- الرغبة فى تخفيف أضرار البيروقراطية.

2- مبدأ أولوية النفقات العامة :- وفيه تحدد الدولة حجم الإنفاق الذى ترغب فيه تحقيقا لدورها فى المجتمع بناء على ذلك تحدد الإيرادات التى يجب أن تحصل عليها لتغطية نفقاتها.

- أنواع النفقات العامة :-

1- النفقات الحكومية أو المركزية :- وهى النفقات التى تقوم بها الحكومة المركزية.

2- النفقات المحلية :- وهى النفقات التى تقوم بها الهيئات المحلية فى المدن والقرى والمحافظات.

- أبواب النفقات العامة :-

- أ- الباب الأول " أجور ومرتببات".
ب- الباب الثانى " النفقات والتحويلات الجارية مثل الدعم".
ج- الباب الثالث " الإستخدامات الإستثمارية".
د- الباب الرابع " التحويلات الإستثمارية مثل أقساط الدين العام".

ثانيا الإيرادات العامة : هى المبالغ التى تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة لتغطية نفقاتها.

- مصادر الإيرادات العامة :-

أولا الإيرادات السيادية : وهى الإيرادات التى تحصل عليها الدولة باستخدام السلطة أو القهر القانونى ومنها الرسوم والضرائب.

ثانيا إيرادات تبدو فى ظاهرها إختيارية : مثل الإقتراض العام , لكنها فى جوهرها سيادية حيث يتم سداد القروض مستقبلا من الضرائب وهى بهذا تكون سيادية , أى أنها نوع من الضرائب المؤجلة.

- الضرائب :- هى إقتطاع مالى من دخول و ثروات الأفراد الطبيعية والمعنوية جبرا دون مقابل لدفعها .

- أهميتها :- عن طريقها يتم تمويل الجانب الأكبر من النفقات العامة للدولة.

- خصائص الضرائب :-

أ- أهم مصادر الإيرادات العامة السيادية.

ب- تفرض جبرا على الأفراد والمؤسسات دون النظر للفائدة التى تعم عليهم.

ج- من أبرز مظاهر سيادة الدولة على مواطنيها.

د- تثير أخطر مسائل العلاقة بين الفرد والدولة .

الرسوم :- هى إيرادات تفرض جبرا على الأفراد والمؤسسات مقابل خدمة معينة يحصلون عليها مثل إستخراج جواز سفر أو رخصة قيادة أو غيرها , وقد تكون قيمة الرسم أكبر أو أقل من قيمة الخدمة المقدمة.

- المبادئ القانونية للضرائب :-

أ- لا تفرض ضريبة إلا بقانون.

ب- لا يعفى أحد من ضريبة إلا بقانون.

ج- المساواة بين الممولين فى المعاملة أمام الضرائب . د- الضريبة إسهام من الأفراد فى النفقات العامة وليست عقوبة.

مبادئ كفاءة السياسة الضريبية :-

1- مبدأ العدالة والمساواة :- وهى تعنى توزيع الضرائب على الأفراد حسب القدرة على الدفع .

2- مبدأ الكفاية :- يعنى أن توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة.

3- مبدأ الملائمة :- حيث يراعى عند جمع الضرائب أسلوب وموعد ياسب الممولين وعدم إرهابهم وعدم التهاون أو تيسير التهرب منها.

4- مبدأ اليقين :- حيث تحديد قواعد فرض الضرائب وتحصيلها بشكل واضح وسهل لا لبس فيه.

- تطور فكرة العدالة الضريبية :-

- قديما :- إرتبطت الضريبة بالمنفعة التى يحصل عليها فرد فكان الغنى يدفع أكثر لأنه يستفيد من الدولة لحماية أمواله .

- حديثا :- إرتبطت بالقدرة على الدفع فيدفع الغنى أكثر لأنه الأقدر على الدفع.

- أهم تقسيمات الضرائب :-

1- من حيث الوعاء تنقسم إلى :-

أ- ضريبة على الأشخاص (ضريبة الرعوس وقد أخذ فى الزوال حيث كان يوجد قديما).

ب- ضرائب على الأموال على الدخل النقدى والعقار وغيرها وهو السائد فى العصر الحديث.

2- من حيث السعر :-

أ- ضريبة نسبية حيث يتحدد سعر الضريبة بنسبة معينة من الوعاء الذى تخضع له الضريبة.

ب- ضريبة تصاعدية وهى التى تفرض بنسبة تتزايد مع زيادة الوعاء الذى تخضع له الضريبة.

3- من حيث النوع :-

أ- ضرائب مباشرة حيث تفرض على الدخل أو الثروة بمناسبة الحصول عليها مثل الضريبة الموحدة على الدخل .

ب- الضرائب الغير مباشرة حيث تفرض على الدخل عند إنفاقه مثل الضرائب على المبيعات.

ثالثا الموازنة العامة :-

- هي الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة والإيرادات العامة التي ستحصل عليها التي ستحصل عليها الدولة لفترة قادمة غالبا سنة.
- أو هي البرامج المالي للخطة عن سنة قادمة لتحقيق أهداف محددة في إطار اخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- الحساب الختامي للدولة :- هو الإنفاق الفعلي والإيرادات التي حصلت في سنة مالية سابقة.

بم تفسر أهمية عرض الحساب الختامي على السلطة التشريعية؟

- 1- تحقيق رقابة تشريعية أكبر على الموازنة العامة.
- 2- معرفة مدى إتفاق أو الإنحراف الموازنة عن الموازنات العامة للسنة المالية.
- 3- حتى لا تصبح الموازنة العامة غطاء لتحقيق مصالح شخصية.

- دور سلطات الدولة في النشاط المالي:-

1- السلطة التشريعية (مجلس الشعب):-

- إصدار قوانين الموازنة العامة. - اعتماد تقارير الحسابات الختامية. - تحقيق الرقابة الشعبية على نشاط الدولة المالي.

2- دور السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء):-

- إعداد الموازنة. - عرض الموازنة والحسابات الختامية على مجلس الشعب بقانون. - تدبير الأموال العامة اللازمة.

3- دور الجهاز المركزي للمحاسبات:-

- إعداد تقارير الحسابات الختامية لدولة.

- مبادئ الموازنة العامة :-

- 1- مبدأ سنوية الموازنة :- يعنى أن تكون الموازنة سنة مالية لا أكثر وهذا يسعد على:-
أ- سهولة التنبؤ بالنفقات والإيرادات العامة. ب- توفير الفرصة للمجالس الشعبية للمراقبة.
- ويلاحظ أن مبدأ سنوية الموازنة لا يمنع وجود برامج أطول أجلا مثل الخطة الخمسية وتبدأ السنة المالية في مصر أول يونيو.
- 2- مبدأ وحدة الموازنة :- يعنى إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة لماذا؟
- لتعطى صورة متكاملة عن النشاط الإقتصادي للدولة حتى يسهل الحكم عليه.
- وهذا لا يمنع وجود موازنات مستقلة أو ملحقة نظرا لظروفها.
- 3- مبدأ عمومية الموازنة :- ويقصد به عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.
- فالإيرادات العامة عند دخولها الموازنة العامة تفقد خصوصيتها وتصبح إيرادا عاما.
- 4- مبدأ توازن الموازنة :- أى أن تكفى الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة.

- لكن الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أسرفت في النفقات مما ترتب عليه عجز الموازنات مما أدى إلى:-

- أ- زيادة التوسع في إصدار النقود.
- ب- ارتفاع معدلات التضخم.
- ج- إختلال إستقرار مستويات المعيشة.
- د- ظهور إختلال في العلاقات الخارجية للدول.
- هـ - المطالبة بالعودة لإحترام مبدأ توازن الموازنة لخفض العجز في الموازنة حتى يتلاشى كليا.

النقود والبنوك

كان التبادل بين الأفراد قديماً يتم عن طريق المقايضة : وهى تبادل شئ مقابل شئ آخر.
المقايضة :

- فى المجتمعات البدائية : صالحة ومفيدة لأنها:-

أ- عدد السلع قليل والحاجات محدودة. ب- حاجات الأفراد بسيطة وغير معقدة. ج- كان يسود الإقتصاد المعيشى.

- فى المجتمعات الحديثة غير صالحة بسبب:-

أ- عدد السلع كبير والحاجات متعددة. ب- يسود التخصص وتقسيم العمل.

- عيوب ومثالب المقايضة:-

أ- تعجز عن تحقيق التوافق المتوازن والمزدوج فى الرغبات فى نفس الوقت وب نفس المقدار.
ب- لا تقدم وسيلة صالحة لتقييم السلعة خاصة فى ظل وجود بعض السلع غير قابلة للتجزئة مثل الحيوانات.

ج- لا تقدم المقايضة وسيلة صالحة لإختزان القيمة مما قد يؤدي إلى:

- إتجاه الأفراد لسلوك غير رشيد فى الإستهلاك غير الرشيد أو التنازل عن السلعة دون مقابل مناسب.
أسباب ظهور النقود:-

أ- ظهور عيوب المقايضة.

ب- تقسيم المقايضة إلى عمليتين بيع وشراء.

- البيع هو التنازل عن سلعة لا يحتاجها الفرد مقابل النقود. - الشراء هو استخدام الفرد النقود للحصول على سلعة يحتاجها.

- تطور النقود:-

- وقد شمل تطور النقود: أ- وظائفها. ب- شكلها وطرق إصدارها والتحكم فيها.

- مراحل تطور النقود:-

أولاً النقود السلعية:- وقد مرت بمرحلتين :-

النقود السلعية المحاسبية (مقياس للقيمة)	النقود السلعية الوسيطة
وكانت عبارة عن سلعة معينة ذات أهمية خاصة للجماعات تستخدم كمقياس للقيمة دون أن تدخل فى التبادل مثل بعض المحار أو القواقع. - وهنا قامت النقود بوظيفة واحدة وهى أنها مقياس للقيمة.	- وهنا استخدمت سلعة تدخل فعلياً فى التبادل وبدأ تقسم المقايضة إلى بيع وشراء وقامت هنا النقود بوظيفتين :- أ- مقياس للقيمة. ب- وسيط للتبادل.

- المشاكل التى واجهت النقود السلعية:-

أ- القابلية للشرقة. ب- القابلية للتلف أو الحرق. ج- القابلية للموت كالحوانات. د- ضعف القابلية للتخزين لفترة طويلة.

ثانياً النقود المعدنية:-

- وقد ظهرت لتلافي عيوب النقود السلعية ومن أنواعها الذهب والفضة ومن مميزاتهما:-

أ- الاحتفاظ بالقيمة. ب- عدم التعرض للتلف. ج- القابلية للتجزئة. د- القابلية للتخزين.

ثالثاً النقود الورقية (البنكنوت):-

- بدأ الأفراد يودعون الذهب والفضة عند الصاغة والبنوك بعد ذلك مقابل إيصالات بدأ التجار يتداولونها فيما بينهم عن طريق تداول الإيصالات وتنتقل ملكية الذهب والفضة بمجرد الحصول على تلك الإيصالات.

رابعاً النقود الائتمانية (نقود الودائع):-

- بدأت البنوك تتوسع فى نشاطها ويقبل المتعاملون بديون البنوك لثقتهم الكاملة فيها , وإرتبطت النقود الائتمانية بفكرة الدين العام أو الإلتزام على البنوك.

المدفوعات الإلكترونية :-

- أسباب ظهور المدفوعات الإلكترونية:-

1- تطور أساليب الائتمان والإقراض فى المعاملات التجارية.

2- تطور المعاملات الإقتصادية من حيث النوع والحجم.

3- تعدد الحاجات الإنسانية وتنوعها.

4- إنتشار الثورة الإلكترونية.

أنواع المدفوعات الإلكترونية

النقود الإلكترونية	الوسائل الإلكترونية للمدفوعات
<p>- ومنها:-</p> <p>1- البطاقات الذكية:-</p> <p>- هي بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط عليه شريحة إلكترونية تمثل حاسب صغير عليه ذاكرة قادرة على إسترجاع ومعالجة البيانات المسجلة عليه.</p> <p>- يتم تحميل البطاقة بالآتي:-</p> <p>أ- بيانات العميل الشخصية.</p> <p>ب- جزء من حساب العميل.</p> <p>- يتم التعامل بها بتمريرها على آلة قارئ ف يتم خص قيمة التعامل دون الحاجة لإثبات الهوية.</p> <p>- مميزات:-</p> <p>أ- ليست في حاجة لإستعمال النقدية.</p> <p>ب- توفر الجهد وتيسر التعاملات.</p> <p>ج- تحمل قيمة رمزية تعبر عنها أرقام لذا تسمى بالمحفظة الرقمية.</p> <p>2- النقود الرقمية:-</p> <p>- هي نقود تأخذ صورة نبضات كهرومغناطيسية يحملها كارت ذكى أو هارد درايف لحاسب شخصى .</p> <p>- كيفية التعامل بها:-</p> <p>- يضغط العميل على أرقام معينة لتسوية المعاملات والإضافة من حساب لآخر والنقل من حساب لآخر.</p> <p>- مميزات:- يعبر عن النقود بأرقام رمزية ذات قيم معينة لذا تسمى بالنقود الرقمية أو القيمة.</p>	<p>- تستخدم لتسوية المدفوعات بين الأفراد وبعضهم وبينهم وبين المؤسسات وبين المؤسسات وبعضها.</p> <p>- أنواعها :</p> <p>- البلاستيكية أكثرها إنتشارا ومنها:-</p> <p>1- بطاقات الإئتمان :-</p> <p>- هي بطاقات تمنح حاملها إئتمان لمدة معينة وفق شروط محددة حيث يستطيع حاملها شراء ما يشاء من سلع وخدمات فى الداخل والخارج.</p> <p>- قد تصدرها جهة مصرفية أو غير مصرفية.</p> <p>- من أنواعها " الفيزا والماستر كارد.</p> <p>- مزايا بطاقات الإئتمان:-</p> <p>أ- الإعفاء من دفع الفوائد لمدة محددة قد تصل شهرين إذا سدد العميل خلالها قيمة الإئتمان كاملة.</p> <p>ب- عدم إلزام العميل بدفع قيمة القرض بعد انتهاء المدة السابقة كله بل يمكنه دفع 5 أو 10% من قيمة الإئتمان.</p> <p>ج- يستطيع العميل أن يشتري من الخارج بالعملة الأجنبية ويسدد بالعملة المحلية.</p> <p>2- بطاقات الحسم أو الخصم الفوري:-</p> <p>- هي بطاقات لا تمنح حاملها إئتمان بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل مباشرة ومنها بطاقات الصرف الآلى ATM.</p> <p>3- بطاقات الصرف الآلى:-</p> <p>- هي بطاقات تعطى صاحبها ميزة الصرف من شبائيك إلكترونية حتى بعد إغلاق البنوك أبوابها ومن مميزات:-</p> <p>أ- يستطيع حاملها الحصول على النقود من البنوك حتى بعد إغلاق أبوابها.</p> <p>ب- إنتشار الشبائيك التى تصرفها فى أماكن كثيرة .</p> <p>ج- تعطى ميزة الصرف من خارج الدولة كما فى الإتحاد الأوروبى.</p> <p>4- البطاقات المدفوعة القيمة مقدما:-</p> <p>هي بطاقات يتم دفع قيمتها مقدما عند الشراء وتخزن فيها قيمتها ومن</p> <p>أنواعها:-</p> <p>أ- البطاقات التى تستخدم فى التليفون ووسائل النقل.</p> <p>ب- بطاقات آلات التصوير الفوتوغرافى الأوتوماتيكية.</p> <p>- قد تستخدم مرة أو عدة مرات.</p> <p>- أشكالها:-</p> <p>أ- مغلقة لنوع واحد من الإستعمالات.</p> <p>ب- مفتوحة (متعددة الأغراض).</p> <p>- ويلاحظ على تلك البطاقات إنتشارها بشكل كبير لذا تسمى بالمجمعات الآن بالمجمعات غير النقدية.</p> <p>- أنها ليست نقود لأنها لا تتمتع بصفة الإلزامية أو النهائية.</p>

- الشروط اللازمة للتعامل بالنقود الإلكترونية:-

- 1- وجود بنية أساسية متطورة فى الجهاز المصرفية من (بنوك ومحال تجارية متطورة وشبكات إلكترونية).
- 2- وجود قبول عام للتعامل بتلك النقود. - لمسايرة هذا التطور ظهرت البنوك الإلكترونية أو الافتراضية.

النقود وسيط للتبادل	النقود مقياس للقيمة	النقود مخزن للقيمة
<p>- هى الوظيفة الأساسية للنقود وذلك بعد تقسيم المقايضة إلى بيع وشراء.</p> <p>- مما ساعد النقود فى القيام بوظيفتها:-</p> <p>أ- إتساع حجم المبادلات وتنوعها.</p> <p>ب- تطور شكل النقود.</p> <p>ج- تعميق ونشر مبدأ التخصص وتقسيم العمل.</p>	<p>- مما أدى لظهور تلك الوظيفة هو تعدد السلع غير المتجانسة وهنا تستخدم النقود لتقوم بهذه الوظيفة دون الدخول فعليا فى التبادل.</p> <p>- لكى تقوم النقود بهذه الوظيفة لابد أن تتمتع بالقبول العام والإستقرار النسبى فى قيمتها.</p>	<p>- لأن النقود تمكن الفرد من شراء ما يحتاج إليه مستقبلا فإنها يمكن أن تخزن القيمة لذا تربط الحاضر بالمستقبل.</p> <p>- يشترط لكى تقوم النقود بتلك الوظيفة أن تتمتع بالإستقرار النسبى فى قيمتها.</p> <p>- ماذا يحدث لو تعرضت العملات للإهتزاز (التضخم) وعدم الإستقرار؟</p> <p>1- يتعرض الإقتصاد القومى للإهتزاز وعدم الإستقرار .</p> <p>2- يلجأ الأفراد لإستخدام أشياء أخرى كمخزن للقيمة مثل:</p> <p>" المعادن النفيسة كالذهب والتحف والعقارات والأراضى أو عملات تتميز بالثبات النسبى مثل الدولارات".</p>

- النقود هى:-

- كل شئ يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع ويقوم بوظائف وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة.

- القبول العام له مصدران:-

أ- أن تكون السلعة المستخدمة هامة وهذا قبول إختياري.

ب- أن يكون القبول مصدره القانون وهذا قبول إلزامي وفى هذه الحالة يكون النقود إلزامية ونهائية.

المؤسسات المالية الوسيطة

أولا المؤسسات المصرفية وأهمها البنوك:-

- هى مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الإقتصادية التى تحقق فائضا وتقرضها للأفراد والمؤسسات.

- خصائص البنوك:-

أ- مؤسسات مالية : لأنها تقوم بإقراض وإقتراض الأموال. ب- وسيطة :- لأنها واسطة بين المدخر والمستثمر.

- وظائف البنوك:-

أ- تجميع مدخرات كبيرة من المدخرات الصغيرة.

ب- توظيف فرص أكبر للإقتصاد القومى فى توظيف تلك المدخرات.

ج - تحقيق الإتصال بين المدخر والمستثمر بسهولة " فلا يبحث المدخر عن مستثمر ولا يبحث المستثمر عن مدخر فيكون البنك واسطة بينهما".

د- تقليل المخاطر التى يتعرض لها المدخر نتيجة عدم وفاء المستثمر بفوائد المدخرات أو طلب المدخر عائدات أكثر على مدخراته.

-أنواع البنوك:-

1- البنوك التجارية:-

أ- بنوك عام وغير متخصصة تتلقى الإيداعات من كل المدخرين وتمنح القروض للكافة.

ب- يقوم نشاطها على التمويل قصير الأجل.

ج- لم تعد تقف نشاطاتها على حد التمويل بل تعدتها إلى إقامة مشروعات.

2- البنوك المركزية:-

أ- تأتى على قمة الهرم المصرفى ويطلق عليها بنوك الحكومة , وبنك البنوك.

ب- تصدر النقود , تضع وتدير السياسة النقدية للدولة مما يؤدى إلى

- " تحقيق الإستقرار الإقتصادى , تحقيق الإستقرار للعملة الوطنية".

3- البنوك الإستثمارية :-

أ- تجمع الأموال من " المساهمين , طرح السندات فى السوق المالية " , وتضعها تحت تصرف المستثمرين.
ب- تقوم على التمويل طويل الأمد. ج- تنتشر فى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة , ومنها بنوك الأعمال فى فرنسا .

4- بنوك التجار :- وهى تعمل على خدمات عديدة منها:-

أ- قبول الكمبيالات.
ب- إصدار الأوراق المالية.
ج- إدارة محافظ الأوراق المالية .
د- تقديم الإستشارات للمشروعات وفى المجال النقدى .
5- البنوك المتخصصة :- وهى تخصص فى منح الإئتمان لنوع محدد من النشاط مثل:-
" البنوك العقارية , والبنوك الزراعية , البنوك الصناعية "

- أدى التطور الإقتصادى إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما:-

1- البنوك الشاملة :- وهى بنوك تتعامل مع كافة المقرضين والمستثمرين والأنشطة وتتميز بالآتى :-
أ- الشمول. ب- الديناميكية. ج- الابتكار. د- التكامل والتواصل.

2- البنوك الإلكترونية :-

- وهى بنوك تعمل بالكامل من خلال الإنترنت وليس اللقاء المباشر وتسمى بالبنوك الافتراضية.

دور البنوك فى إصدار النقود لاغى هذا العام

ثانيا المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية:-

" شركات التأمين , صناديق الإستثمار , صناديق الإذخار , المعاشات , شركات توظيف الأموال , البورصة " .
وظائفها:-

أ - تعبئة المدخرات وزيادة حجمها.
ب- توسيع فرص الإستثمار.
ج- تسهيل قنوات الإتصال بين المدخر والمستثمر. د- تقليل تكاليف الإقراض والإقتراض.

البورصة (سوق تداول الأوراق المالية)

- معدل نمو أى إقتصاد يتوقف على حجم الإستثمار لديها وقد يكون :-

أ- متوافر لدى الأفراد والمؤسسات وبالتالى يتم تمويله ذاتيا.
ب- غير متوافر ويحتاج للتمويل من الغير على هيئة:-

- دعوة الغير للمشاركة فى المشروع باعتباره مساهم وبالتالى يملك أسهم فى المشروع.
- أو دعوة الغير للإقراض فى المشروع باعتباره دائن من خلال أوراق مالية (سندات) قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

أهم الأوراق المالية

السندات	الأسهم
- صك أو ورقة مالية تمثل ديناً لصاحبها على الشركة المصدرة له حيث أنه قرض طويل الأجل يحصل عليه من خلال الإكتتاب العام. - وتكون قيمة السندات متساوية , وقد تكون إسمية أو لحاملها وتتميز بالآتى:- أ- ليس لحامل السند الحق فى الإشتراك فى إدارة الشركة أو الرقابة عليها. ب- يحصل حامل السند على فائدة ثابتة سنوية ربحت الشركة أم لا. ج- يحصل حامل السند على قيمته فى موعده.	- صك أو ورقة مالية تمثل حصة الشريك فى رأس مال الشركة المساهمة ويتميز السهم بالآتى:- أ- حق حامل السهم بالإشتراك فى الإدارة الرقابة عليها. ب- يحصل على أرباح فى حال ربحت الشركة وقد يخسر. ج- لا يحق لحامل السهم إسترداد قيمته طالما الشركة باقية. د- فى حال حل الشركة لا يحصل حامل السهم على قيمته إلا بعد حصول حاملى السندات على حقهم.

سوق الأوراق المالية : وهي تنقسم إلى سوقين رئيسيين هما :-

- أولا سوق الإصدار أو السوق الأولية :- وهي التى يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة من خلال الإكتتاب العام .
- الإكتتاب هو : طرح الأوراق المالية على الراغبين فى الشراء وفقا لإجراءات قانونية محددة.
- إكتتاب الأسهم يتعلق بأسهم الشركة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها بعد ذلك.
- إكتتاب السندات يتعلق بسندات صادرة عن شركة أو شخص إعتبارى له حق إصدار السندات.

ثانيا سوق التداول :-

- هي السوق التى يتجمع فيها العارضون والطالبون للأوراق المالية التى سبق إصدارها فى السوق الأولية فى أماكن وأوقات محددة.
- فى البورصة يتم تداول الأوراق التى إستوفت شروط قيدها فى البورصة.
- يقتصر التعامل داخل قاعة البورصة على الوسطاء المصرح لهم العمل داخلها.
- يوجد سوق غير نظامية للبورصة وهى التى يتم فيها تداول الأوراق المالية غير المستوفاه لشروط القيد حت إستيفاء القيد.
- العلاقة بين سوق الإصدار وسوق التداول :-
- أ- وجود سوق مالية نشطة يؤدى إلى رغبة المستثمرين الجدد فى إقامة شركات جديدة ومن ثم إصدار أوراق مالية جديدة.
- ب- وجود سوق إصدار نشطة يؤدى إلى ضخ مزيد من الأوراق المالية للبورصة (سوق التداول).
- أهم وظائف البورصة :-

- 1- تعبئة المدخرات وتوجيهها للإستثمار من خلال قنوات شرعية.
- 2- توفير سوق دائمة تيسر على المستثمر والمدخر.
- 3- توفير السيولة اللازمة للأوراق اللازمة لحائزى الأوراق المالية إذا ما رغبوا فى بيع ما فى حوزتهم منها لتوجيهها للإستهلاك أو الإستثمار.
- 4- توفير الضمانات اللازمة لإتمام الصفقات وفق قواعد محددة وشفافة وبسيطة.
- 5- توفير مؤشرات حقيقية عن حجم النشاط الإقتصادى فى الدولة وتعكسها إرتفاع وإنخفاض الأسهم فى البورصة.

الفصل السادس (العلاقات الاقتصادية الدولية)

- هي العلاقات التي تتم بين أفراد ومؤسسات تنتمي لدول مختلفة ومنها:-
- أ- إنتقال السلع والخدمات بين الدول ووسائل الدفع "التجارة الدولية".
- ب- إنتقال عناصر الإنتاج " سواء كان عنصر العمل مؤقت أو دائم" أو رأس المال للاستثمار أو الإقراض أو المساعدات".
- وقد إهتم الإقتصاديون بـ :-**
- أ - تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول فى إطار نظرية التجارة الدولية.
- ب- إنتقالات رءوس الأموال باعتبارها ملحقا للتجارة الدولية.
- الموضوعات التي تتناولها نظرية التجارة الدولية :-**
- أ- دراسة أسس التبادل التجارى أى لماذا تخصص دولة فى إنتاج سلعة ثم تستورد الباقي.
- ب- كيفية تسوية المبادلات بين الدول ونظم المدفوعات الدولية.

خصائص التجارة الدولية (العلاقات الاقتصادية الدولية)	خصائص التجارة الداخلية (العلاقات الاقتصادية الداخلية)
1- وجود الحدود السياسية مما يترتب عليه: أ- إختلاف النظام السياسى القائم والقوانين القائمة . 2- إختلاف العملة فيترتب عليه صعوبات فى تبادل العملات. 3- إختلافات اللغة والعادات والتقاليد وهذا يصعب إنتقال العمال تحديدا. 3- ارتفاع تكاليف النقل حيث تتم تلك العلاقات عبر مسافة طويلة .	1- عدم وجود حدود سياسية فتوجد وحدة القانون والنظام الإقتصادى. 2- وحدة العملة فيسهل التبادل التجارى. 3- وحدة اللغة والعادات والتقاليد مما يسهل إنتقال عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل. 4- إنخفاض تكاليف النقل لأنها تتم داخل الدولة الواحدة .

ميزان المدفوعات :-

- هو سجل محاسبى منتظم لكافة العمليات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى الدولة وخارجها خلال فترة معينة غالبا سنة.
- أى أن ميزان المدفوعات سجل محاسبى يسجل فيه :-**
- أ- ما تحصل فيه الدولة من إيرادات من العالم الخارجى خلال فترة معينة.
- ب- ما تدفعه الدولة من مدفوعات للعالم الخارجى خلال فترة معينة.
- أقسام ميزان المدفوعات :-**

ميزان أو حساب العمليات الجارية	ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية				
- هو سجل يتضمن علاقة الدولة مع الخارج فيما يتعلق بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات وهو أهم أقسام ميزان المدفوعات بم تقسر؟ - لأنه يتعلق بالصادرات والواردات التى تؤثر بشكل كبير على مستوى النشاط الإقتصادى فى الدولة. - وينقسم إلى :-	- ميزان يتضمن العمليات المتعلقة بحركات رءوس الأموال بين الدول وهى عبارة عن :- أ- حركات رءوس أموال طويلة الأجل. ب- حركات أموال قصيرة الأجل. - نظام القيد فى العمليات الرأسمالية:- - يرتبط القيد فى الإتجاه للمدفوعات وليس الأثر القانونى حيث:- - تقيد القروض التى تحصل عليها الدولة فى جانب الإيرادات (الدائن) رغم أنها قانونا صارت مدينة.				
<table border="1"> <tr> <th>ميزان التجارة المنظورة</th><th>ميزان التجارة غير المنظورة</th></tr> <tr> <td>- يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية مثل البضائع</td><td>- يشمل الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل السياحة وقناة السويس.</td></tr> </table>	ميزان التجارة المنظورة	ميزان التجارة غير المنظورة	- يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية مثل البضائع	- يشمل الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل السياحة وقناة السويس.	
ميزان التجارة المنظورة	ميزان التجارة غير المنظورة				
- يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية مثل البضائع	- يشمل الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل السياحة وقناة السويس.				

نظام القيد فى ميزان العمليات الجارية :-

- أ- المتحصلات التى تحصل عليها الدولة نتيجة لصادراتها تقيد فى جانب الدائن.
- ب- المدفوعات التى تدفعها الدولة نتيجة لواراداتها تقيد فى جانب المدين.

حالات ميزان المدفوعات :-

- فائض إذا زادت المتحصلات عن المدفوعات. - عجز إذا زادت المدفوعات عن المتحصلات.
- متوازن فى حالة تساوى المدفوعات مع المتحصلات.

- انتقالات رءوس الأموال وهي عبارة عن :-

1- القروض قصيرة الأجل وهي تنتقل من دولة لأخرى بهدف:-

- أ- تسوية العجز أو الفائض في الميزان التجاري.
- ب- زيادة حجم التبادل التجاري بتشجيع صادرات الدولة حيث تمنح الدولة المصدرة قرضا للدولة المستوردة من أجل إستيراد سلعها.

2- القروض متوسطة وطويلة الأجل:-

- ترتبط بإقامة المشروعات لأن المشروعات تحتاج فترة حتى تستطيع الإنتاج ومن ثم السداد.
- 3- الإستثمارات المباشرة:-

- وتلك تمثل أهم صور إنتقال رءوس الأموال لماذا؟

- لأنها تمثل حق إدارة وبالتالي مشاركة في الربح والخسارة.

4- الإعانات والمساعدات الإقتصادية:-

- وقد عرفت تلك المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية " حيث تقدمها الدولة المتقدمة للنامية " بهدف التنمية ومواجهة الكوارث.

- وهي تختلف عن كل صور إنتقال رءوس الأموال بم تفسر ؟ - لأنها لا تتضمن إلزام على الدول بإعادتها مرة أخرى.

- تطور النظام الإقتصادي العالمي :-

- وقد تمثلت تلك التطورات في :-

- أ- الإزالة التدريجية للحدود غير الجغرافية بين الدول . ب- الإتجاه نحو توحيد القوانين التي تحكم الأنشطة الإقتصادية.
- ج- خروج صيحات تطالب بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى العالم.
- د- تقارب أنماط الإستهلاك بين الشعوب بفضل الإعلانات التجارية عبر الحدود.

- العولمة :- وهي تظهر في جوانب متعددة منها :-

- عولمة القوانين والسياسات والجانب الإجتماعي والعلمي والتكنولوجي.

- العولمة الإقتصادية:-

تعني أن كل كيان إقتصادي يتكامل ويندمج مع غيره من الكيانات ليتكون من الكل مجموع إقتصادي على مستوى العالم يخضع لقوانين وقواعد واحدة .

- وقد أسهم التقدم التكنولوجي في الإتجاه نحو العولمة.

- شاع هذا المصطلح بعد مفاوضات أوجواي (1986م/1993م) للتوقيع على إتفاقيات النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية 1994م ،والتي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تلك الإتفاقية والتي بدأت عملها عام 1995م.

- التحولات التي رافقت عملية العولمة :-

1- حدوث تغيرات في هيكل الإنتاج العالمي من حيث :-

أ- أصبحت أهم مدخلات عملية الإنتاج هي المعلومات.

ب- حلت لدائن البلاستيك محل الصلب في صناعة السيارات فوفرت له بنسبة 30%.

ج- حلول الألياف البصرية الزجاجية محل الأسلاك النحاسية مما أدى لزيادة فعاليتها وخفض نسبة الطاقة.

2- ظهور ثورات علمية حديثة في:-

أ- الزراعة بالهندسة الوراثية وزيادة إنتاجية النبات والحيوان . ب- مجال الإلكترونيات والطيران المدني وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الريبوت.

3- زيادة حركات رءوس الأموال بسبب :-

أ- التقدم في وسائل الإتصال . ب- المضاربة في البورصات مستغلة مناخ التحرر السياسي والإقتصادي.

4- فتح آفاق جديدة للقادمين الجدد إلى سوق الإنتاج والإستهلاك .

- التبرس:- هي إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية وترتب عليه:-

أ- إطالة مدة توسيع الحماية وتوسيع نطاق المنتجات ووسائل الإنتاج.

ب- فرض عقوبات إقتصادية كبيرة على مخالفة أحكام الحماية.

5- التحرر داخل الإقتصادات الوطنية والتخلص التدريجي من القيود والعقبات التي تواجهه.

التحديات التي فرضتها العولمة على الدول النامية :-

1- أعطتها فرصة النفاذ للأسواق العالمية بشرط " تطوير إنتاجها من حيث النوعية والأسعار والجودة.

2- لكنها فرضت عليها التعرض لمنافسة شرسة مع دول متقدمة تملك تكنولوجيا وسياسات واعية ومهارات إدارية أفضل.

- كيف يمكن للدول الساعية للتقدم أن تحقق أهدافها ؟

- 1- تنمية الموارد البشرية عن طريق:
 - الإهتمام بالتعليم من حيث الجودة خاصة العلوم والرياضيات وتزويد الطالب بالأدوات التي تؤهله للتعلم الذاتى.
- 2- الإهتمام بالبحث العلمى والتطوير ويتم ذلك عن طريق :-
 - إنفاق الدولة مزيد من دخلها على البحوث العلمية لتقليل الإعتماد على السوق العالمية .
- 3- تطوير الإنتاج كما وكيفا عن طريق:-
 - أ- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية. ب- أتباع سياسات تخلق قواعد إنتاجية متطورة.
- 4- خلق نوع من التكامل الإقتصادى داخل الإقتصاد الوطنى ذاته عن طريق:-
 - ربط التعليم بالإنتاج فى القطاعين العام والخاص.
- 5- خلق تكامل إقتصادى بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق الإتفاقيات مثل:-
 - السوق العربية المشتركة ,منظمة التجارة الحرة العربية.
- 6- تحسين قدرات أفراد الدولة النامية ليتمكنوا من المنافسة فى الإنتاج والخدمات عن طريق:-
 - أ- عتلم اللغات الأجنبية والحساب والرياضيات.
 - ب- إتقان المهارات المهنية واللوجستية للحصول على فرص عمل فى الداخل والخارج.

مع تمنياتى بخالص التوفيق والتفوق أ هانى عطا

01000220793